البد لكل مجتمع من نظام حكم أيا كان شكله، فال يتصور وجود مجتمع سياسي منظم في أي فترة من فت ارت التاريخ دون أن يكون له نظام ومن الطبيعي أن تختلف المجتمعات في ذلك وأن تتعدد ألنظمة من مجتمع آلخر.والديمقراطية كنظام للحكم وجدت منذ العصور القديمة، والمشهور لدى غالب كتاب علم السياسة أن أول من مارس الديمقراطية كنظام حكمهم إلغريق في مدينتي أثينا وإسبارطة خالل القرنين الرابع والخامس قبل الميالد، حيث كانت تقوم في المدينة حكومة يطلق عليها و كان أف ارد الشعب من الرجال يجتمعون في هيئة جمعية عمومية، يتشاورون فيها في كل أمور الحكم،مثل: انتخاب الحاكم وإصدار القوانين، ووضع العقوبات على المخالفين، وقد توزعت االختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية على الهيئات التالية: الجمعية الشعبية والمجلس النيابي، 1971م(.المسيحية، وتطورت سلطة الكنيسة حتى أصبحت سلطة أخرى، كان الشعب يعاني من ويعاطغيان الملوك وألم ارء الذين كانوا يمارسون الحكم المستبد استنادا ني أيضاالكنيسة، ورفع شعار: "اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس ". فتخلصت أوربا منظلم إلقطاع وألمراء والملوك ورجال الكنيسة، وهو النظام الديمقراطي الذي أخذته من تراثهاوجون لوك، وجان جاك روسو. و)قضايا سياسية معاصرة، دون تاريخ، طبقيا نظاماوالحديث ال يؤيد أن ذلك قد تحقق. فالديمق ارطية كنظام للحكم كانت دومإرادتها ومشيئتها على باقي طبقات المجتمع.ففي القديم ـ عند إلغريقـ كانت الطبقة المكونة من ألمراء والنبالء وأشراف القوم ه ِعة صاحبة إلدارة العليا، بينما فدولة المدينة ـ اليونانية، لمكان بقية أفراد الشعب ـ وهم ألغلبيةـ ال تملك من ألمر شيئا وفىالتأكيد على ذلك المعنى يقول روسو:" إذا أخذنا عبارة الديمق ارطية بكل معناها الدقيق نجد أن الديمق ارطية الحقيقية، لم توجد أبدا لن توجد ً وأبدا العدد الصغير هو المحكوم،جتم(و)عجالن،

Summarized by © lakhasly.com